Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.10 | 2 August 2006
Original: English | البند 9 (أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13- 14 سبتمبر/أيلول 2006

إريتريا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

للاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

تعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Abla Z.Benhammouche
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2226-5459-06-39+
بريد إلكتروني: a.benhammouche@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية في الصندوق:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

معادلات العملة	**ii**
الموازين والمقاييس	**ii**
خريطة القطر: موقع العمليات التي يمولها الصندوق	**iii**
استعراض الحافظة	**iv**
موجز تنفيذي	**v**
أولا – المقدمة	**1**
ثانيا – السياق الاقتصادي والقطاعي وسياق الفقر الريفي	**2**
ألف – الخلفية الاقتصادية للبلاد	2
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	6
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	8
هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	9
ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في البلد	**10**
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	**11**
ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة	11
باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع	14
جيم – الانتشار وإمكانات الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	16
دال – الفرص للروابط مع المانحين والمؤسسات الأخرى	16
هاء – مجالات حوار السياسات	17
واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	17
زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل المتجدد	18

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**مصفوفة النتائج**	**2**
الذيل الثالث:	**تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر**	**3**
الذيل الرابع:	**اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح**	**8**
الذيل الخامس:	**أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة**	**10**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ناكفا
1.00 دولار أمريكي	=	15.00 ناكفا
1.00 ناكفا	=	0.067 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة إريتريا
السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني– 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر: موقع العمليات التي يمولها الصندوق

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

الإقليم: أفريقيا الشرقية والجنوبية

البلد: إريتريا

اسم المشروع	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليها	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع تنمية وادي الأراضي المنخفضة الشرقية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	94/12/15	95/3/1	06/6/3	I 365	دولار أمريكي	12.68 مليون دولار أمريكي	%96.54 (يونيو/حزيران 2006)
مشروع التنمية الزراعية والحيوانية في قاش بركة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات	تيسيرية للغاية	03/4/23	03/2/24	09/9/30	I 584	دولار أمريكي	10.00 ملايين دولار أمريكي	%32.04 (يونيو/حزيران 2006)

موجز تنفيذي

1 - إريتريا بلد خارج لتوه من أزمتين، هما الحرب (1998–2000) وسلسلة غير مسبوقة من حالات الجفاف (2000–2003). ولقد عانت إريتريا، منذ استقلالها في 1991، فترة صعوبات جمة في تطوير مؤسسات دولة مستقلة في ظل قيود الموارد الشديدة والتي فاقم من حدتها الأزمتان الكبيرتان. ويظل نزاع الحدود مع إثيوبيا بلا حل، حيث لا تزال نسبة ضخمة من القوة العاملة في البلاد في الخدمة العسكرية. كما أن هناك أعداداً كبيرة من النازحين داخليا والعائدين والجنود المسرحين، الذين يحتاجون إلى مساعدات من أجل إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية الريفية.

2 - وتستند الميزة النسبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إريتريا إلى 12 عاما من العمل المتواصل في ظل أوضاع متأثرة بالأزمات انسحب منها معظم المانحين الآخرين ولم يعودوا إليها بعد. وعلى وجه الخصوص اكتسب الصندوق خبرة ثرية في دمج المساعدة التي تحتاجها الفئات الضعيفة من السكان من أجل تنميتهم الأوسع البشرية والاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية، مع مساعدة تكميلية للبقاء أحياء في الأجل القصير. وأعلى ذلك من سمعة الصندوق بوصفه الشريك الأول في مضمار التنمية الزراعية والريفية، ومهد الطريق لمزيد من الاشتراك في حوار السياسات، وهو أمر استعصى على شركاء التنمية الآخرين.

3 - ويتمثل **الهدف الاستراتيجي** للصندوق في إريتريا في **المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية باستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية، حيث يتعذر على 65% من الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية**. وثمة أربعة **أهداف إستراتيجية** ضمن نطاق هذا الهدف الشامل، يقابل كل منها واحدة من الركائز الأربعة لإستراتيجية الحكومة المرحلية للحد من الفقر.

ركائز الإستراتيجية المرحلية للحد من الفقر	الأهداف الإستراتيجية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية
إحياء النمو الاقتصادي	**الدعم لما بعد الأزمة:** ــ إرساء سبل كسب الرزق من جديد للأسر الريفية المتأثرة بالأزمة.
إيجاد فرص توليد الدخل للفقراء	**تحسين الإنتاجية:** ــ الزيادة المستدامة للإنتاجية والربحية الزراعية والحيوانية.
تحسين تنمية الموارد البشرية	**التدريب التقني:** ــ زيادة المداخيل الريفية والحد من التدهور البيئي من خلال التدريب والإرشاد.
البيئة المواتية للتمكين وبناء القدرات المؤسسية	**بناء القدرات:** ــ بناء القدرات المؤسسية ومساندة المبادرات الإنمائية ذات المرجعية للمجتمعات المحلية.

4 - تقترح سياسة الصندوق لتلافي الأزمات والإنعاش تركيزا مبدئيا على الهدف الاستراتيجي الأول، والانتقال صوب المساعدة الإنمائية المعهودة في إطار الأهداف الثلاثة الأخرى تبعا لانحسار تأثيرات النزاع والجفاف. وتتسق إستراتيجية الانتقال من التعمير والإحياء، إلى مرحلة الدعم الإنمائي، مع النهج العملي المضّمن في نموذج

التشغيل الجديد لدى الصندوق، الذي يستخدم طائفة من المنتجات والخدمات التكميلية. وسيستخدم البرنامج العديد من الأدوات للاستجابة للاحتياجات في الأجل القصير، مع الإعداد في ذات الوقت للتنمية للأجل الطويل تأسيسا على الحافظة الحالية.

5 - وهذه الوثيقة هي أولى وثائق الفرص الإستراتيجية القطرية لبلد مضرور بأزمة منذ الموافقة على سياسة الصندوق بشأن تلافي الأزمات والإنعاش. ويتمثل التحدي في رسم معالم الطريق للانتقال من أنشطة التعمير لما بعد الأزمة مباشرة في إطار الهدف الاستراتيجي لما بعد الأزمة، إلى مرحلة التدخلات الإنمائية التقليدية في إطار الأهداف الإستراتيجية الثلاثة الأخرى، مع الاحتفاظ بالمرونة، في ذات الوقت، للعودة إلى الدعم أثناء الأزمة إذا تردت الأوضاع نحو تجدد النزاع أو الكارثة الطبيعية. وتستوجب الشكوك التي تكتنف الأوضاع إستراتيجية يمكنها أن تنتقل بين أسلوب أثناء الأزمة وما بعد الأزمة والتنمية، مع إيلاء اهتمام وافي بمبدأ "عدم الإضرار" لسياسة تلافي الأزمات والإنعاش، والذي يهدف على ضمان ألا تضر إستراتجيات الحفاظ على الحياة للأجل القصير بأهداف التنمية للأجل الطويل.

إريتريا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 - إريتريا بلد خارج لتوه من أزمتين، هما الحرب (1998–2000) وسلسلة غير مسبوقة من حالات الجفاف (2000–2003). ولقد عانت إريتريا، منذ استقلالها في 1991، فترة من صعوبات جمة في تطوير مؤسسات دولة مستقلة، في ظل قيود الموارد الشديدة والتي فاقم من حدتها أزمتان كبيرتان. ويظل النزاع الحدودي مع إثيوبيا بلا حل، كما أن نسبة ضخمة من القوة العاملة في البلاد لا تزال في الخدمة العسكرية، وثمة أعداد كبيرة من النازحين داخليا والعائدين والجنود المسرحين الذين يحتاجون إلى المساعدة من أجل إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية الريفية.

2 - ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية[2] هذه، هي الثانية من نوعها بالنسبة لإريتريا. وتقدم استعراضا للفرص التي تتيح للصندوق المساهمة في التعمير لما بعد الأزمة وفي الحد من الفقر. وتوضح كيف سيتسنى للصندوق أن يستكمل جهود حكومة إريتريا وشركاء التنمية الآخرين الرامية إلى الحد من الفقر. وتسعى وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى تعريف دور الصندوق وإمكانيات قيام تحالفات استراتيجية تعطي للصندوق موضعا فيما يتصل بالسياسات الحكومية بشأن الفقر الريفي والإحياء لما بعد الأزمة، ولتهيئة منبر للحوار مع الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين. وكانت عملية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عملية تشاركية شملت مشاورات مع فريق مهام عقد خصيصا لهذه الغاية. وحققت العملية اتفاقا عاما قويا في الآراء بشأن معالم الطريق[3]. كما شملت العملية اجتماعا تشاوريا عقدته الحكومة مع شركاء التنمية الرئيسيين الفاعلين في القطاع الريفي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، والبنك الدولي) بغية تنسيق استراتيجيات الصندوق والاستراتيجيات التي يساندها المانحون الآخرون.

3 - وتحدد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية للصندوق من أجل إضافة القيمة لسياسات الحكومة وبرامجها للحد من الفقر الريفي حسبما ضمنت في استراتيجية البلاد المرحلية للحد من الفقر. وتعكس التحديات في التصدي للفقر الريفي الحاد في بلد يعاني من الأزمات ويهدده أيضا التدهور البيئي الشديد والجفاف المتكرر والموارد المادية والبشرية المحدودة. وأسست الاستراتيجية على خبرة الصندوق وشركائه في إريتريا، فضلا عن الدروس المستفادة في بلدان أخرى عانت من النزاعات والجفاف. وتجسد الاستراتيجية النهج البرامجي المضمّن في النموذج التشغيلي الجديد الناشئ للصندوق، وسياسة تلافي الأزمات والإنعاش (EB 2006/87/R.3/Rev.1،

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] شكل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هو شكل انتقالي بين شكل عام 2002 (EB 2002/77/R.12) ووثيقة الفرص الجديدة والناشئة والمرتكزة إلى النتائج.

[3] استعرضت الحكومة مسودة سابقة للوثيقة ووافقت عليها، رهنا بإدراج العديد من التعليقات والاقتراحات فيها.

أبريل/نيسان 2006)، والإطار الاستراتيجي والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية علاوة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

ثانيا – السياق الاقتصادي والقطاعي وسياق الفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للبلاد

4 - تقع إريتريا على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر، وتبلغ مساحتها الكلية 000 124 كيلومتر مربع. ويتفاوت المناخ بين الحار القاحل في الأراضي المنخفضة والمعتدل شبه الرطب في المرتفعات. ويتزايد السكان الذين يشملون خليطا من الاثنيات، والبالغ عددهم قرابة 4.4 مليون نسمة، بمعدل 2.5% سنويا. ويعيش نحو 73% من السكان في المناطق الريفية، حيث يعتمد الغالبية منهم على زراعة الإعاشة. ويقطن نسبة الثلثين من السكان في المرتفعات حيث تبلغ الكثافة السكانية 200 شخص للكيلومتر المربع في بعض المناطق.

5 - **الحكم:** تتبنى إريتريا مستويين أساسيين للحكومة، هما المستوى المركزي والمستوى المحلي. وتعمل الحكومات المحلية على ثلاثة مستويات: المحافظة (الزوبا)، والمقاطعة (الزوبا الفرعية)، والقرية (كيبابي). وتظهر أوجه الضعف المؤسسي في جميع المستويات ولكنها تبتدي في أحلك مظاهرها في نظام الحكومات المحلية. ولقد عمدت الحكومة، منذ عام 1996، إلى تفويض السلطات إلى المحافظات والمقاطعات، سعيا إلى تعزيز قدرة الاستجابة للاحتياجات المحلية والنهوض بفعالية الخدمات العامة. وعلى الصعيد التشغيلي يرفع العاملون المعنيون بتقديم الخدمات، تقاريرهم إلى إدارة المحافظة المنضوية إلى مكتب رئيس الجمهورية، وتخضع فنيا إلى الوزارات المركزية المعنية. وتحتفظ الحكومة المركزية بمسؤوليات وضع السياسات والمعايير وتقديم المشورة الفنية وبناء القدرات وإدارة المعلومات.

6 - **الصورة العامة الاقتصادية:** بعد حرب دامت 30 عاما من الحرب للتحرر من الهيمنة الإثيوبية، حصلت إريتريا على استقلالها بالفعل، في مايو/أيار 1991، وبصورة رسمية بعدها بسنتين . وبحلول عام 1997 كانت البلاد قد أنجزت بعض التقدم في إحياء البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وحققت الاستقرار الاقتصادي في نطاق سياسة موجهة للسوق. وخلال 1993–1997 شهد الاقتصاد نموا بمعدل 11% سنويا ليصل إلى 181 دولارا أمريكيا لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه حقق نموا صفريا أو سلبيا منذ ذلك الحين، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الآن حوالي 150 دولارا أمريكيا، مما يجعل إريتريا واحدة من أشد البلدان فقرا في العالم. ويحتل مؤشر التنمية البشرية لإريتريا المرتبة 155 من بين 175 بلدا شملها التقدير.

7 - **الأوضاع المتأثرة بالنزاع:** انفجر نزاع الحدود الذي كان يغلي تحت السطح، مع إثيوبيا إلى حرب شاملة في مايو/أيار 1998، واستمرت هذه الحرب حتى يونيو/حزيران 2000. وراح ضحية الحرب زهاء 000 70 من الإريتريين، علاوة على نحو المليون من النازحين داخليا أو الذين تركوا البلاد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2000، وقعت اتفاقية سلام أنشأت منطقة أمنية مؤقتة تحرسها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحددت هيئة حدود دولية الحدود بين البلدين، إلا أن إثيوبيا لم توافق حتى الآن على المضي قدما في ترسيم الحدود. وترك ذلك إريتريا في

حالة "لا حرب ولا سلام" وترتبت عنها نتائج إنسانية واقتصادية شديدة الوقع تظل تضعف كثيرا من الاقتصاد. وتردت تقريبا جميع المؤشرات الاقتصادية منذ انفجار النزاع. فارتفع التضخم إلى ما يزيد عن 20%، وتصاعد العجز المالي، وتضاءلت الصادرات كثيرا، واستنزفت تقريبا الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وتناقصت المدخرات، وزاد الدين الخارجي عشرة مرات، وانكمشت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار الثلثين. ورزخت البلاد أكثر فأكثر تحت عبء الديون والاعتماد على المعونات نتيجة تكاليف إعادة التعمير بعد الحرب والحاجة إلى استيراد الغذاء. وتتعرض الأوضاع المالية إلى جهد شديد جراء نفقات الدفاع، كما أن هناك نقصا في الوقود والإمدادات الأخرى.

8 - ونتيجة الخسائر في الأرواح وتجنيد زهاء 000 300 مواطن في الخدمة العسكرية القومية، ظلت البلاد تواجه نقصا حادا في القوة العاملة، مما ترك أثره على الحكومة وعلى الأعمال التجارية وعلى الأسر. وأثرت هذه الأوضاع أيضا على تنفيذ الأنشطة الإنمائية، بما فيها أثنين من المشروعات التي يساندها الصندوق. وتمضي عملية تسريح الجنود قدما، إلا أن استمرار حالة التوتر على الحدود تحد من معدل إعادة الجنود إلى النشاط الاقتصادي. وتظل السوق الإثيوبية التي كانت تستوعب قبل نشوب الحرب نحو ثلثي مجموع الصادرات الإريترية، مسدودة أمام هذه الصادرات. كما خسرت إريتريا الرسوم الكبيرة التي كانت تحصل عليها من الشحن العابر للشحنات الإثيوبية من طريق الموانئ الإريترية، كما أن تدفق العمال المهاجرين إلى إثيوبيا ومنها، والتحويلات المالية من الإريتريين الذين كانوا يعيشون من قبل في إثيوبيا ما زالت تعاني من أثر هذه الصدمات.

9 - وتعتمد إريتريا الآن على المعونة الخارجية فيما يتعلق بنسبة عالية من احتياجاتها الغذائية مقارنة بأي بلد آخر. وخلال الفترة 1992–2003، أنتجت البلاد في المتوسط زهاء الثلث من احتياجاتها من الحبوب الخشنة الغذائية، وهو ما قد ينخفض في السنوات الرديئة إلى ما يصل إلى 15–20 في المائة. ويساور مانحو الأغذية القلق حيال قدرتهم على توفير المعونة الغذائية إلى أجل غير محدد، وينتظرون من الصندوق والشركاء الآخرين في التنمية، المساندة لاستعادة الإنتاجية الزراعية.

باء – القطاع الزراعي

10 - يعتمد نحو 60% من الإريتريين على الزراعة فيما يتصل بدخلهم وغذائهم. ويشمل الإنتاج المحصولي، بصورة رئيسية، الشعير والقمح والتيف (نوع من الحبوب الأفريقية)، والذرة الرفيعة والدخن في المرتفعات، والدخن والذرة الرفيعة في الأراضي الواطئة. ويوجد الإنتاج البستاني المروي على ضفاف الأنهر الموسمية. وفي الماضي كانت الحيوانات، وأساسا المجترات الصغيرة التي تربى في الأراضي المنخفضة، تصدر إلى دول الخليج، غير أن هذه التجارة معلقة في الوقت الحاضر نظرا لان إريتريا يتعذر عليها تلبية بروتوكولات صحة الحيوان.

11 - **استخدام الأراضي:** يعد قرابة 2.1 مليون هكتار (17% من مجموع مساحة إريتريا) صالحة للزراعة، منها نحو 1.5 مليون هكتار صالحة للزراعة البعلية، و0.6 مليون هكتار للري، ويصنف معظم ما تبقى من الأراضي بوصفها أراضي للرعي والاعتلاف أو كأراضي جدباء. ويصنف نحو 0.5% فقط من الأراضي كغابات تعرضت لبعض الإزالة أو كمزارع حرجية. وقبيل اندلاع الحرب، وصلت المساحات المحصولية إلى زهاء 0.5 مليون

هكتار، لكن من المعتقد أن هذه المساحات تناقصت من ذلك الحين. وتتفاوت معدلات الكثافة السكانية واستخدام الأراضي تفاوتا كبيرا فيما بين المناطق الزراعية الايكولوجية. ويمنح قانون إعلان الأراضي لعام 1994، المزارعين حق الانتفاع مدى الحياة من الأراضي التي يستغلونها حاليا، مما أزال المخاطر التي ارتبطت فيما قبل بإعادة التوزيع الدورية للأراضي. ويكفل الإعلان الحق لجميع الإريتريين في التمتع بحق الانتفاع دون تمييز بسبب الجنس أوالمعتقدات أو العرق. وتظل ملكية جميع الأراضي مكرسة للدولة، كما أن للدولة سلطة تحديد شروط حق الانتفاع والاستئجار أو أي شكل آخر من أشكال الاستخدام. وكلا النظامين الجديد والتقليدي يتمحوران حول الزراعة وكلاهما يأخذ في الحسبان نوعية الأراضي عند تحديد المخصصات، إلا أن كليهما يحظر المعاملات السوقية للأراضي على أساس الملكية الخاصة.

12 - **الإنتاج المحصولي:** غالبية قاطني المرتفعات هم من مزارعي الحبوب الحديين الذين يزرعون أيضا مساحات صغيرة من البقول والبذور الزيتية ويربون المجترات الصغيرة والدواجن. وتاريخيا، كان الرعاة الرحل يستوطنون الأراضي المنخفضة، ولكن الضغوط السكانية والقيود على حركة الحيوانات اضطرت هؤلاء السكان ليصبحوا أكثر اعتمادا على الزراعة، وفي الأراضي الحدية للغاية في أغلب الأحيان. وتعادل الزراعة البعلية الحدية أكثر من 90% من الأراضي المزروعة. وتستخدم مقادير قليلة من المدخلات الحديثة. كما أن غلات المحاصيل ضئيلة في المعتاد. وتشكل الأراضي المنخفضة أكبر الامكانات للتوسع في الأراضي المحصولية حيث ساندت الحكومة، منذ عام 1996، الزراعة البعلية وشبة التجارية والتجارية من خلال برنامج الزراعة المتكاملة في جنوب بركة القاش. ويغطي الري نحو 000 30 هكتار وهو ما يعادل زهاء 5% من المساحات المحتملة للري. ومعظم هذا الري هو الري الفيضي لإنتاج الذرة الرفيعة، من خلال تحويل التدفقات الموسمية للنهيرات التي تبدأ في المرتفعات. وثمة مساحات صغيرة مروية من المحاصيل البستانية والعلفية ذات القيمة العالية. وهناك عدد من السدود والبرك الصغيرة في المرتفعات والتي تستخدم في ري المحاصيل البستانية والثروة الحيوانية وإمدادات المياه المنزلية.

13 - **الثروة الحيوانية** عنصر هام في جميع النظم الزراعية. ويقدر عدد الحيوانات بنحو 4.7 مليون من الماعز و2.2 مليون من الأغنام و 1.9 مليون من الأبقار ومليون من الدواجن و 0.3 مليون من الجمال. وتخدم الحيوانات عددا من الأغراض، من بينها توفير الغذاء (اللحوم والألبان)، والسماد الطبيعي وقوة الجر، كما أنها وسيلة لتكوين الثروة. وقد تمكنت الكثير من الأسر تجاوز المشاق في الآونة الأخيرة ببيع ثرواتها من الحيوانات مما جعلهم أكثر تعرضا لتأثير صدمات جديدة. وتنطوي النظم الرعوية التقليدية على هجرات موسمية إلا أن حركة التنقل عبر الحدود الدولية قد توقفت مما ترتبت عنه نتائج بيئية واجتماعية وخيمة. والمدخلات البيطرية في كلا النظامين الرعوي والزراعي الرعوي في حدودها الدنيا، وثمة نقص حاد في العلف الأخضر، إضافة إلى انخفاض الإنتاجية. وتسبب الإفراط في الرعي في تدهور حاد في الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وفي التصحر. ولحسن الطالع، فإن هناك آفاق طيبة لإدخال بعض التقانات المبتكرة وزهيدة التكاليف لزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء، وكفاءة تحويل العلف إلى منتجات حيوانية من خلال مكافحة الأمراض وتحسين طرق التربية. وهناك أيضا إمكانات لتنمية المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز والدواجن) والتي يمكن أن تكون فعالة في إحياء الأسر المعدمة وأسر الوالد الفرد والأسر التي ترأسها النساء.

14 - **الإطار المؤسسي:** تشمل المؤسسات الرئيسية وزارات التنمية القومية، ووزارة الزراعة، ووزارة الأراضي والمياه والبيئة، ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية البشرية، ووزارة الحكم المحلي، إضافة إلى الاتحاد القومي للمرأة الإريترية، وإدارات المحافظات والمقاطعات. ولقد أعاق من تطوير المؤسسات النقص في المستهل في القوة العاملة الماهرة وتحويل الموارد إلى الاحتياجات الدفاعية. علاوة على ذلك، أصبحت الحكومة مشتركة بصورة مباشرة في توريد السلع والخدمات والتي يوفرها، في الأحوال العادية، القطاع الخاص. وتبعا لذلك فإن المؤسسات الإريترية تتسم بالضعف فيما يتعلق بالسياسات والقدرات التخطيطية والتنظيمية، والشفافية، وتمتلك طاقات محدودة لتنفيذ البرامج الإنمائية. ومن الزاوية الإيجابية، فإن إريتريا تطبق سياسة "عدم التهاون مع الفساد".

15 - **المجتمع المدني والقطاع الخاص:** هياكل المجتمع المحلي القوية توازن جزئيا ضعف الإطار المؤسسي. وتتمتع المجتمعات المحلية الريفية بقدرات كبيرة لتحديد وتنفيذ الأشغال العامة، مثل مشروعات صيانة التربة والمياه. كما أن رعاية الفقراء هي جزء لا يتجزأ من حياة المجتمع المحلي. فقادة المجتمعات المحلية قادرون على تحديد الأسر الفقيرة، بمن فيهم كبار السن والعجزة والذين يعتمدون على المجتمع المحلي لكي يحافظوا على حياتهم. وتنظم المساعدة من خلال العمل الجماعي المحلي بإقراض ربات الأسر الفقيرات الحيوانات المرضعة، وتزويد كبار السن بالحبوب الخشنة والإسهام في مراسم الجنائز واحتفالات الزواج. وتوجد في أوساط الفقراء، مجموعات العون الذاتي المتبادل غير الرسمية في جميع المجتمعات المحلية.

16 - يوجد في إريتريا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المقام الأول، في برامج الغوث والتعمير، وإن تكن معنية أيضا بتنفيذ أنشطة إنمائية. وينفذ الكثير من البرامج الثنائية من خلال المنظمات غير الحكومية. وينص الإعلان الذي أصدر مؤخرا بشأن المنظمات غير الحكومية على: (أ) أنه لابد من موافقة الحكومة على كافة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، وتنسيقها؛ (ب) لابد للمنظمات غير الحكومية من التسجيل سنويا وتقديم كشوف مالية مراجعة، وأن تحافظ على مستوى معين من الكفاية الرأسمالية؛ (ج) يجب أن تقصر المنظمات غير الحكومية أنشطتها على الغوث أو أعمال التعمير، ما لم يكون هناك اتفاق مع الوزارة المعنية؛ (د) يجب ألا تتجاوز تكاليف تشغيل المنظمات غير الحكومية 10% من ميزانية المشروع. ويستبعد الإعلان في الواقع، اشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة تعتبر من المهام الأساسية للحكومة. بيد أن معظم المنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل قبل الإعلان واصلت عملياتها في البلاد.

17 - يتسم القطاع الخاص بضآلة الحجم في المناطق الريفية، وينحصر بصورة رئيسية في الباعة والتجار. وتتولى الوكالات الحكومية أساسا توريد المدخلات الزراعية، وذلك بقدر استخدامها. وبوسع المقاولون القيام بمشروعات التشييد صغيرة الحجم والمتوسطة، إلا أن أي نشاط يستلزم معدات ثقيلة (مثلا الحفريات لأغراض مشروعات الري) تنفذه مؤسسات التشييد شبه الحكومية.

18 - **قيود التنمية الزراعية:** لعل أهم القيود على الإطلاق، هي قاعدة الموارد المحدودة والمتدهورة فيما يتعلق بالأراضي والمياه. ويزيد من حدة هذه الأوضاع: (أ) انتشار الإفراط الشديد في الرعي على نطاق واسع؛ (ب) حالات الجفاف المتكررة التي تعني أن الأسر الريفية هي في مرحلة الانتعاش بصورة مستمرة تقريبا، وتمتلك موارد قليلة لتستثمرها في تقنيات زراعية أفضل؛ (ج) انتشار تقنيات المدخلات القليلة/المخاطر الضئيلة والغلات

المنخفضة لأن المزارعين يفتقرون إلى المهارات والموارد ليفعلوا غير ذلك. ويعد الري المفتاح إلى زيادة الإنتاج الغذائي، لكن ندرة رأس المال تحد من معدل تطوير مشروعات جديدة. كما أن البيئة الطبيعية القاسية تقيد الإنتاج الحيواني، ومرد ذلك بصورة أساسية إلى الندرة الشديدة للأعلاف خلال الموسم الجاف. وهناك الكثير من القيود التي تشمل جميع نظم الإنتاج المحصولي والحيواني، وتعوق تهيئة البيئة المواتية، بما فيها القدرات المؤسسية والخدمات المالية والبنية الأساسية ومعلومات السوق ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة ونقص العمالة.

19 - **فرص التنمية الزراعية:** على الرغم من قيود قاعدة الموارد الطبيعية، فإن هناك فرصا هامة للتنمية. وهي تندرج في خمس فئات: (أ) بناء القدرات، خاصة في ميادين الإرشاد الزراعي، والبحوث والخدمات المالية الريفية؛ (ب) إدارة مستدامة بقدر أكبر للموارد الطبيعية ترتكز إلى تقنيات مجربة وفي متناول اليد لصون التربة والمياه؛ (ج) مزيد من تنمية الرأسمال الاجتماعي استنادا إلى قاعدة متينة من الموارد البشرية واتساق المجتمع المحلي؛ (د) وجود أسواق محلية وإقليمية لجميع المنتجات الزراعية تقريبا؛ (ه) وفرة الفرص الفنية لتحديث ممارسات الزراعة التقليدية وتربية الحيوان باتساق مع تحسين خدمات البحوث والإرشاد.

جيم – الفقر الريفي

20 - تفيد استراتيجية الحد من الفقر المرحلية أن 65% من سكان الريف فقراء وأن 37% يعيشون في فقر مدقع (دون خط الفقر الغذائي). ومعدل العمر المرتقب عند الولادة بالكاد يزيد عن 50 عاما. ويبلغ معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة 9%، كما أن 40% من الأطفال في هذه الفئة يعانون من نقص التغذية. ويحصل 42% فقط من الأسر الريفية على مياه الشرب المأمونة، كما أن 51% فقط من أطفال الأسر الريفية يلتحقون بالمدارس الابتدائية. وتنخفض نسب الاكتفاء الذاتي في الأغذية إلى 10% ولا تتجاوز 60% في أفضل السنوات. ويتركز الفقر في الريف، وهو على أشده في المناطق القاحلة. بيد أن أكبر عدد من الفقراء يعيش في المرتفعات ذات الكثافة السكانية العالية. ويرتبط الفقر ارتباطا قويا بالافتقار إلى الاحتياجات الأساسية من التعليم (خاصة مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى أرباب الأسر)، والخدمات الصحية والحصول على الأراضي الزراعية الصالحة. وانخفضت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز) من 2.8% في 2001 إلى 2.4% في 2003، ولكنه ارتفع في أوساط المجموعات الضعيفة.

21 - **أثر الحرب والجفاف:** تضرر الفقراء على نحو غير متناسب بسنوات الحرب والجفاف مؤخرا. ونزح الكثيرون منهم وفقدوا موجوداتهم القليلة، وهم يكافحون الآن في سبيل إعادة إرساء سبل كسب الرزق المستقلة والآمنة غذائيا. ولا يزال أكثر من 000 60 من النازحين يعيشون في مخيمات مؤقتة، كما يظل من المتعذر الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة والمراعي بسبب الألغام الأرضية. كذلك تسبب النزاع في نزوح هائل لقرابة مليون من الإريتريين. وهدد بالخطر جفاف عام 2002، وهو الأسوأ من نوعه منذ سنوات عديدة، حياة أكثر من ثلث السكان. وانخفض الإنتاج المحصولي إلى نحو نسبة الربع عن متوسطه في السنوات العشر السابقة. ونفقت أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية أو أنها بيعت من أجل شراء الغذاء. وأعاق تناقص إمدادات البذور الانتعاش في عام 2003، ولا تزال هناك حاجة إلى كميات كبيرة من المعونة الغذائية. وأظهر تقدير لأمن سبل كسب الرزق الريفي، في ذلك الحين ما يلي:

- تعاني الأسر التي تعتمد على الزراعة، في مناطق معدلات الأمطار العالية، من مزيد من انعدام الأمن الغذائي، ويمتلكون أصولا أسرية أقل من نظرائهم في مناطق الأمطار القليلة والذين يعتمدون، في المقام الأول، على الثروة الحيوانية.
- تستخدم أشد الأسر فقرا، في مناطق معدلات الأمطار العالية، استراتيجيات تجاوز المحنه مما يزيد من ضعفهم في المدى الطويل (مثلا استهلاك البذور أو بيع أدوات المزرعة).
- تتمتع الأسر في مناطق الأمطار القليلة بقدر أكبر من تنوع سبل كسب الرزق، مما يسمح لهم بنشر مخاطرهم بفعالية أكبر.
- كانت مبيعات الثروة الحيوانية جوهرية في التصدي لأوضاع الأزمة، كما أن الأسر التي تمتلك القيمة العليا من مبيعات الحيوانات حافظت على مستويات أعلى لاستهلاك الأغذية.
- يتم شراء نحو 80% من الأغذية. ويعني هذا أن الأمن الغذائي عرضة لتأثيرات نسب التبادل التجاري (وأساسا النسبة بين أسعار الحيوانات وأسعار الحبوب الخشنة) والتي تتحرك عادة في الاتجاه الخاطئ في أوقات الشدة.
- تحصل نحو 80% من الأسر على نوع ما من المعونة الغذائية. بيد أن الأسر التي تتميز بأعلى مستويات الاستهلاك والتي باعت معظم ثروتها الحيوانية واقترضت أكبر قدر من المال، حصلت أيضا على أكبر قدر من المعونة الغذائية.
- اقترض نحو الثلث من الأسر أغذية أو نقودا لتجاوز جفاف عام 2002، وفي معظم الحالات من الأصدقاء والأقارب، مما جعل هذه الأسر أكثر تعرضا لتأثيرات الصدمات في المستقبل.
- تميزت الأسر ذات مستويات التعليم الدنيا، بأقل مستويات الاستهلاك.

22 - تبرز هذه الاستنتاجات المعدلات العالية للغاية للفقر الريفي الحاد وانعدام أمن سبل كسب الرزق، والتي زاد من سوئها الحرب والجفاف. ولم تعد آليات التغلب التقليدية كافية لإنعاش الكثير من الأسر، وثمة حاجة كبيرة للمساعدات من الصندوق ومن شركاء التنمية الآخرين لمساندة جهود الحكومة في التعمير والتنمية لما بعد النزاع.

23 - **بعد التمايز بين الجنسين:** النساء مصدر قوة عظيمة في المجتمعات المحلية الريفية ويقمن بدور حيوي في رعاية أسرهن وفي استمرار الأنشطة الزراعية أثناء الحرب وسنوات الجفاف. وترأس المرأة قرابة 30% من الأسر، منهن 18% من الأرامل. وتتحمل المرأة في هذه الأسر عبئا مزدوجا يتمثل في إنتاج الغذاء ورعاية الأسرة. والأسر التي ترأسها المرأة تزرع رقعا أقل وتملك أصولا أسرية أقل، بما في ذلك الحيوانات، مقارنة مع الأسر التي يرأسها الرجال. وقلما كانت المرأة الريفية ملمة بالقراءة والكتابة مقارنة مع الرجال، كما أن زهاء 40% من الفتيات يتركن المدرسة في سن مبكرة ليتزوجن. وأجور العاملات تقل عن نصف ما يحصل علية الرجال، حيث تشتغل الغالبية من فقراء الريفيات في أعمال يدوية بأجور منخفضة. ومما يزيد من الأعباء على عاتق المرأة الحصول على الماء أثناء فترات الجفاف.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

24 - **تندرج المعوقات** التي تحول دون الحد من الفقر في الريف في ثلاث فئات عريضة:

- **الأوضاع المعرضة للأزمات**، وتشمل: (أ) خطر تجدد النزاع؛ (ب) الاستنزاف الشديد للموارد المالية الأسرية جراء الجفاف والحرب، و(ج) تدني مستويات التعليم وضعف الاقتصاد والتي تحد كثيرا من احتمالات الانتعاش من خلال العمالة غير الزراعية أو فرص توليد الدخل؛

- **قاعدة الموارد الطبيعية**، وخاصة: (أ) تعرية التربة وفقدان الغطاء الحرجي بأكمله تقريبا، والمعدلات العالية لجريان المياه؛ (ب) الأمطار القليلة والمتقطعة؛ و(ج) النقص الحرج في الأعلاف الخضراء والانخفاض الشديد في مستويات الإنتاجية الحيوانية؛

- انخفاض **القدرات المؤسسية**، بما في ذلك: (أ) المشكلات المرتبطة بنقل المسؤوليات الإدارية إلي مستوى المحافظات، بيد أن الوزارات المركزية تواجه بدورها حالات نقص كبيرة في القوى العاملة وفي التمويل؛ (ب) الافتقار إلى الشفافية في عمليات صنع القرار؛ (ج) عزوف الحكومة عن الاستعانة بالمساعدة التقنية الأجنبية وحظرها للتدريب الأجنبي للعاملين بالخدمة المدنية، وهو ما يعوق تنفيذ البرامج الممولة من الخارج، (د) انخفاض مستويات دعم البحوث الزراعية والإرشاد دون مستوى الاحتياجات بكثير، فضلا عن النقص في المدخلات الزراعية الأساسية، لا سيما البذور.

25 - **الفرص:** إن أعظم أصول إريتريا هم شعبها وقدرتهم الفائقة على التآزر والعمل متضافرين، جنبا إلى جنب مع روح الهدف القومي التي يحملونها. ولقد أعانهم ذلك على التغلب على صعاب قاسية، وساعدهم على الاستفادة على أفضل وجه من فرص المستقبل، بما في ذلك:

- إطار السياسات الحالي الذي يسند الأولوية العليا إلى فقراء الريف. وقد قامت الحكومة بصياغة عدد من بيانات السياسات الرئيسية بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الزراعية.

- من شأن التوصل إلى تسوية مستديمة لقضية الحدود أن يعيد النمو الاقتصادي إلى سابق حاله.

- إن الفجوة الغذائية المتسعة في إريتريا تعني أن أيه سلعة زراعية تقريبا تستخدم في الإعاشة أو أنها ستجد طريقها إلى أقرب سوق، كما أن الأسعار على باب المزرعة للحبوب الغذائية، كبديل للاستيراد، مرتفعة. وثمة طلب قوي في أسمرا ومدن المحافظات الرئيسية على الألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى، وأن تكن مرافق التجميع والتخزين في حاجة إلى التحسين، فضلا عن أن معلومات السوق لا توفر البتة بصورة منتظمة، وإريتريا في موقع جيد نسبيا قرب أسواق إقليمية عالية القيمة بالنسبة للمنتجات الطازجة والحيوانية.

- تقل الغلات المحصولية كثيرا دون إمكانياتها جراء عدم وجود الأصناف والتقنيات الزراعية الحديثة. كما أن تدني نوعية البذور تجعل من المستحيل تماما إنتاج محاصيل جيدة. وهناك عدد من خطط الطوارئ لتوزيع البذور، إلا أن الموارد ليست متاحة، حتى الآن، لبرنامج وطني مستدام لإنتاج البذور وتوزيعها.
- تتيح تنمية الثروة الحيوانية فرصا متينة والعامل الأساسي لتحسين الإنتاجية يتمثل في زيادة إنتاج الأعلاف الخضراء من مخلفات المحاصيل أو المحاصيل العلفية ومن المراعي.
- ثمة فرص عديدة لتحسين استغلال موارد إريتريا من المياه. وتستخدم نسبة ضئيلة للغاية من جريان المياه في الري. وتوجد إمكانات لتقليل جريان المياه في المرتفعات من خلال تدابير صون التربة والمياه، وكذلك لتحسين استغلال تدفقات النهيرات والمياه الجوفية في الأراضي المنخفضة. كما يمكن تحسين مشروعات الري الفيضي التقليدية وتشييد أخريات جديدة.
- ثمة فرص لتقليل حجم القوة العاملة المستخدمة في جمع حطب الوقود، وحماية المنحدرات من التعرية بفضل تنمية الحراجة في المجتمعات المحلية أو الزراعة الحراجية.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

26 - **إطار السياسات:** وضعت الحكومة ثلاث وثائق سياسات أساسية ما زالت جميعها في شكل مسودات إلى حين حل النزاع: (أ) الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر لعام 2004؛ (ب) استراتيجية الأمن الغذائي عام 2004؛ (ج) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2005. وتحدد الوثائق مجتمعة إطار السياسات للحد من الفقر الريفي بما يتسق مع مهمة الصندوق في تمكين فقراء الريف كيما يتغلبوا على فقرهم. كما أن هناك قدرا عظيما من الاتفاق بين استراتيجية الحكومة والإطار الاستراتيجي للصندوق. والذي يؤكد الشراكة بين الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية لتدعيم الظروف التي تتيح للفقراء التخلص من إسار فقرهم.

27 - **الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر** (والتي تشمل استراتيجية الأمن الغذائي) تمثل استجابة الحكومة للحاجة الملحة لخفض معدلات الفقر. وتقوم الاستراتيجية على الركائز الأربع التالية: (أ) إحياء النمو الاقتصادي ويعني أساسا بالتعمير والإنعاش لما بعد الأزمة؛ (ب) إيجاد فرص توليد الدخل للفقراء، مما يعين على تحسين الإنتاج الزراعي وإنتاجيته وربحيته؛ (ج) تنمية الموارد البشرية بما في ذلك، تعزيز المهارات التقنية لدى الفئات الضعيفة وزيادة الحوافز من أجل الحد من التدهور البيئي؛ (د) تهيئة البيئة المواتية لبناء القدرات المؤسسية، بما يشمل التطوير المؤسسي وتمكين مجموعات المجتمع المحلي على حد سواء.

28 - كذلك تتضمن الاستراتيجية المرحلية المذكورة تفاصيل الأولويات في ميدان التنمية الزراعية والريفية، وتقترح تركيز الجهود على التوسع في المساحات المزروعة في الأراضي المنخفضة؛ وتحسين الإنتاجية من خلال تجميع المياه وإدارة خطوط توزيع المياه وإحياء مستجمعات المياه وصون التربة. وتشمل التدابير النوعية لمساندة الإنتاج المحصولي لأصحاب الحيازات الصغيرة، تدعيم: (أ) خدمات البحوث والإرشاد؛ (ب) الخدمات المالية الريفية؛ (ج) صون التربة والمياه؛ (د) الري صغير النطاق. وتشمل التدابير التكميلية: (أ) تحسين البنية الأساسية

الريفية؛ (ب) تحسين المرافق المدرسية والصحية؛ (ج) إحياء مرافق المياه في المجتمعات المحلية؛ (د) تكوين احتياطي من مخزونات الأغذية. وتعد إدارة المياه حاجة جوهرية، وسيتم تبني إدارة مستجمعات المياه وتجميع مياه الأمطار واستخراج المياه الجوفية، وطرق الري السطحي وري الاقتصاد في المياه. كذلك تسند الحكومة أولوية عليا لتحسين إطار السياسات والإطار القانوني للإدارة الحرجية وبرامج التحريج المعجل.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في البلد

29 - تؤكد تجربة الصندوق صعوبات العمل في بلد يعاني الفقر الحاد والأزمات، إضافة إلى قيود ضخمة في الموارد المؤسسية والبشرية. وقد أنفق الصندوق 18 مليون دولار أمريكي تقريبا على إريتريا، مركزا تدخلاته في المجالات التي تنطوي على أفضل الاحتمالات للتوسع في إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، وحيث يستشرى الفقر على أشده. وهناك مشروعان جاريان، كما أن هناك مشروع قيد الإعداد. ومن المقرر قفل مشروع تنمية وادي الأراضي المنخفضة الشرقية في سبتمبر/أيلول 2006، كما من المنتظر أن يكون قد أنفق تمويله كاملا. وأفاد تقرير بعثة الإشراف النهائية في فبراير/شباط 2006 إنه وإن يكن المشروع قد مدد مرتين واستغرق الانتهاء منه 11 عاما، فإنه حقق، أو تجاوز، أهدافه، وأن معظم الانجازات هي، في الأرجح، منجزات مستدامة. وتنظر الآن المؤسسة المتعاونة (البنك الدولي) في إمكانية مساندة مرحلة ثانية لمشروع تنمية وادي الأراضي المنخفضة الشرقية، مما يقف شاهدا على نجاح المشروع في ظل ظروف صعبة للغاية. وأصبح مشروع التنمية الزراعية والحيوانية للبركة والقاش نافذا في عام 2003، ومن المقرر الانتهاء منه في أبريل/نيسان 2009، وبالنظر إلى بيئة ما بعد الأزمة الصعبة للغاية في زوبا البركة القاش، كانت وتيرة تنفيذ المشروع بطيئة (أنفق 19% بحلول ديسمبر/كانون الأول 2005)، كما طلبت الحكومة إجراء استعراض نصف المدة قبل موعده المقرر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، لتدارس الوسائل إلى الإسراع في التنفيذ. وزادت معدلات الإنفاق بعدها لتصل إلى 32% بحلول يونيو/حزيران 2006.

30 - استخلصت دروس قيمة عديدة من هذه المشروعات في إريتريا. ويمكن في ظل ظروف معاكسة للغاية وإذا ما أتيح الوقت الكافي، تنفيذ المشروعات بنجاح. وتعزى الوتيرة البطيئة للتنفيذ إلى قيود القدرات، سواء على مستوى المحافظات أو الحكومة المركزية، ويجب أخذها في الحسبان عند تصميم المشروعات والبرامج. وبوجه خاص: (أ) يجب أن تكون تصميمات المشروعات بسيطة بقدر الإمكان، وتشمل عددا صغيرا من المكونات والوكالات المنفذة؛ (ب) يجب أن تخصص للمشروعات موارد بشرية كافية تضاهي مواردها المالية؛ (ج) ينبغي أن تكون التصميمات وخطط العمل محافظة عمدا فيما يتعلق بالأنشطة والإنفاق المقررين. ومن شأن حل النزاع الحدودي، مترافقا مع الانتعاش الاقتصادي، أن يخفف من وطأة قيود القدرات، إلا أنه من الأفضل، في الوقت الحاضر تقبل الخطأ من زاوية الحذر في تحديد الغايات والأهداف.

31 - وأثبت كلا مشروعي الصندوق أن تنمية الري الفيضي مرغوبة جدا وقابلة للاستدامة ووسيلة سليمة اقتصاديا لزيادة الأمن الغذائي والحد من الفقر ومساعدة المجموعات الضعيفة. ولعل مشروعات الري الفيضي الحسنة التصميم والتي تصان بصورة جيدة، هي أفضل احتمالات تضييق فجوة العجز الغذائي القطري. ويكمن مفتاح النجاح في إشراك المنتفعين منذ المستهل حرصا على: (أ) ضمان مشاركتهم في تصميم المشروع مستخدمين

معارفهم الأصلية لهذه الممارسات التقليدية؛ (ب) تخصيص الأراضي بصورة متكافئة، مع إيلاء اهتمام كاف للنازحين ولربات الأسر من النساء؛ (ج) ضمان التزام المنتفعين بالتشغيل الجاري والصيانة من خلال مجموعات مستخدمي المياه الوظيفية.

32 - اتسم أداء كلا مشروعي الصندوق بالقصور فيما يتعلق بالرصد والتقييم، والتوريدات، والتعيين والاستخدام الفعال للمساعدة الفنية. ويعكس هذا الافتقار بوجه عام للقدرات في القطاعين العام والخاص، وضعف الاتصالات والبنية الأساسية، والافتقار إلى خبرة تنفيذ المشروعات. وتتسم البحوث الزراعية بالضعف على وجه خاص، وهو ما يتعذر إصلاحه في الأجل القصير. بيد أن نقص الموارد لخدمات الإرشاد عوض عنه الارتباط الفعال للمرشدين من مزارعي الاتصال وعمال الصحة الحيوانية في القرى.

33 - اتفقت الخبرات والدروس المكتسبة لدى المانحين الآخرين، بوجه عام، مع خبرات الصندوق ودروسه المستفادة، وأكدت: (أ) الحاجة إلى زيادة المعارف وإزالة قيود القدرات في الهياكل المؤسسية الموجودة حرصا على أن تعمل على نحو فعال وشمولي وتشاركي؛ (ب) أهمية المبادرات المرتكزة إلى المجتمعات المحلية في لامركزية تقديم المنافع والخدمات العامة؛ (ج) الحاجة إلى ضمان وجود المدخلات التكميلية، (د) الحاجة إلى الاستجابة السريعة للأوضاع المتغيرة التي قد تحد من الفعالية. كذلك أشير تكرارا إلى قضية الاستدامة، بما في ذلك الحاجة لأن تكون البرامج مرنة في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد الخارجية ومتسمة بمستوى منخفض من الاعتماد على الدعم الخارجي والمحافظة على إنتاجية الموارد الطبيعية؛ ومراعية كافة أبعاد الاستدامة، بما فيها الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

34 - تظهر الخبرات في الآونة الأخيرة أن بالإمكان تحقيق تقدم، حتى في ظل الأزمات الحادة، يتسق مع سياسة الصندوق في تلافي الأزمات والإنعاش. واعترافا باحتمال الأحداث المؤدية إلى عدم الاستقرار، لابد من أن تكون وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بسيطة ومركزة ومرنة بقدر كاف للتكيف مع الأوضاع المتغيرة في بيئة يلازمها عدم الاستقرار. ويلزم أجزاء من البلاد، في أي وقت، استخدام أدوات مختلفة، بما في ذلك: (أ) المساعدة الطارئة؛ (ب) التعمير والإحياء؛ (ج) الأنشطة الإنمائية التقليدية. ومن المأمول أن يتحول التركيز، مع مضي الوقت من (أ) ← (ب) ← (ج)، إلا أن التعرض لتأثيرات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى يعني احتمال وجود بعض احتياجات الطوارئ والتعمير والإحياء خلال الفترة التي تغطيها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. بيد أن مبادئ الصندوق بالعمل في أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات يستبعد الاشتراك في عمليات حفظ السلام والغوث الإنساني.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

35 - ترتكز **المزايا النسبية للصندوق** في إريتريا إلى 12 عاما من العمل المتواصل في ظل أوضاع متأثرة بالأزمات انسحب منها معظم المانحين الآخرين، ولم يعودوا إليها بعد. وبوجه خاص، اكتسب الصندوق خبرة هامة

في دمج المساعدة التي تحتاجها الفئات الضعيفة من السكان من أجل تنميتهم البشرية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الأوسع، مع المساعدة التكميلية للحفاظ على الحياة في الأجل القصير. وأعلى ذلك من سمعة الصندوق بوصفه الشريك الأول في الحد من الفقر من خلال التنمية الزراعية والريفية، ومهد الطريق لمزيد من الاشتراك في حوار السياسات ــ الأمر الذي استعصى على شركاء التنمية الآخرين. وساعدت عملية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (التي أنجزت متزامنة مع استعراض منتصف المدة لمشروع التنمية الزراعية والحيوانية في القاش بركة وصياغة برنامج تنمية وإنعاش الثروة الحيوانية ما بعد الأزمة) على توثيق اتصالات الصندوق بصانعي السياسات، وعزز من آفاق حوار مثمر بشأن السياسات وابتكار قائم على الدعم المتواصل للأنشطة الإنمائية الممولة من المنح ومن القروض. وقد أثبتت قيادة الصندوق قدرات الصندوق على حشد زيادة كبيرة في التمويل المشترك (وعلى سبيل المثال من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة للعالم الثالث، ومرفق البيئة العالمي وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية)، وساعد على إيجاد نقطة دخول للبنك الدولي إلى القطاع الريفي. وبالنظر إلى صغر مخصصات إريتريا في نطاق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (أنظر الجزء الرابع، زاي)، فإن قدرة الصندوق على حشد موارد أخرى وتحفيز حوار السياسات، هي سمة كبرى لمزايا الصندوق النسبية.

36 - ويتمثل **الهدف الاستراتيجي** للصندوق في إريتريا *في* **المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية باستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية، حيث يتعذر على 65% من الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية**. وثمة أربعة **أهداف استراتيجية** ضمن نطاق هذا الهدف الشامل، يقابل كل منها واحدة من الركائز الأربعة لاستراتيجية الحكومة المرحلية للحد من الفقر.

ركائز الإستراتيجية المرحلية للحد من الفقر	الأهداف الإستراتيجية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية
إحياء النمو الاقتصادي	**الدعم لما بعد الأزمة:** ــ إرساء سبل كسب الرزق من جديد للأسر الريفية المتأثرة بالأزمة.
إيجاد فرص توليد الدخل للفقراء	**تحسين الإنتاجية:** ــ الزيادة المستدامة للإنتاجية والربحية الزراعية والحيوانية.
تحسين تنمية الموارد البشرية	**التدريب التقني:** ــ زيادة المداخيل الريفية والحد من التدهور البيئي من خلال التدريب والإرشاد.
البيئة المواتية للتمكين وبناء القدرات المؤسسية	**بناء القدرات:** ــ بناء القدرات المؤسسية ومساندة المبادرات الإنمائية ذات المرجعية للمجتمعات المحلية.

37 - ويرد في مصفوفة النتائج في الذيل الثاني تفاصيل هذه الأهداف الاستراتيجية وحصيلتها ومؤشرات المعالم البارزة. وتعرف الأهداف الاستراتيجية طبيعية ووجهة شراكة الصندوق ولا تذكر البتة حجم المساندة التي تقدمها والتي تعتمد ، في خاتمة المطاف، على ترتيبات التمويل المشترك. وتقترح سياسة الصندوق لتلافي الأزمات والإنعاش تركيزا مبدئيا على الهدف الاستراتيجي الأول، والانتقال صوب المساعدة الإنمائية التقليدية في نطاق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأخرى تبعا لانحسار تأثيرات النزاع والجفاف. كما توضح مصفوفة النتائج الروابط

الرجوعية إلى الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر، والروابط الأمامية مع تدخلات السياسات والتدخلات المؤسسية الممكنة. ولا يقصد من الأنشطة والبرامج الفرعية التي ستنفذ في نطاق كل هدف استراتيجي، أن تمثل تدخلات مشروع مفرد. وبالفعل، فإن برنامجين فرعيين أو أكثر قد تكون محور تركيز لمشروع مفرد، وفي المقابل، فإن عدة مشروعات قد تستجيب لنفس البرنامج الفرعي.

38 - **المجموعات المستهدفة ونهج الاستهداف:** ستعالج الأهداف الاستراتيجية الأربعة احتياجات المجموعات المختلفة من خلال حافظة للأنشطة اختيرت وفقا لأولويات أصحاب الشأن، وتستهدف أشد الفئات ضعفا. وستوجه أنشطة ما بعد الأزمة صوب: (أ) النازحين داخليا، والعائدين، والعسكريين المسرحين؛ (ب) الأسر الريفية الأخرى في المناطق المتأثرة بالحرب والجفاف؛ (ج) الأسر التي ترأسها النساء[4] والأسر التي تعاني العجز. وسيستهدف تحسين الإنتاجية الزراعية: (أ) الفقراء والأشد فقرا في المناطق الزراعية البعلية ذات الكثافة السكانية العالية في المرتفعات، حيث توجد هذه المجموعات بأعداد كبيرة؛ (ب) المجتمعات المحلية الرعوية والزراعية الرعوية في الأراضي المنخفضة التي تتسم بأعلى معدلات الفقر والفقر المدقع؛ (ج) والأسر في جميع المناطق الزراعية الايكولوجية والتي تضررت أبلغ الضرر بالجفاف في الآونة الأخيرة. وستستهدف تدابير تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات والتدابير البيئية جميع المجتمعات المحلية الريفية المتأثرة بالقيود في البيئة المواتية للحد من الفقر وإرساء المؤسسات الريفية على أسس تجارية.

39 - توجيه الاستراتيجيات لضمان مشاركة الأسر الفقيرة والضعيفة ضمن المجموعات المستهدفة، خاصة الأسر التي ترأسها المرأة، ولن يحرم من هم أفضل حالا من فرص تحسين سبل كسب رزقهم. وسيتحقق ذلك من خلال: (أ) مناطق مختارة تضم عددا كبيرا من الفقراء والأسر التي ترأسها المرأة؛ (ب) التركيز على المناطق التي تضررت على نحو شديد جراء النزاع والجفاف (حيثما سمحت الظروف الأمنية)؛ (ج) تطبيق تدابير معينة لمساعدة أسر الوالد الفرد والمعوقين؛ (د) الاعتماد على آليات الاستهداف الذاتي، مثل حزمات الدواجن المنزلية والتي يحتمل أن تهتم بها، على وجه الخصوص الفقيرات، ولكنها تلقى اهتماما أقل من مَن هم أفضل حالاً.

40 - **النهج البرامجي:** تتسق استراتيجية الانتقال بعد الأزمة من التعمير والإحياء إلى دعم التنمية، مع النهج البرامجي المضمن في نموذج التشغيل الجديد الناشئ لدى الصندوق. وهو ما يوسع من نطاق تركيز الصندوق بما يتجاوز الموافقات السنوية وإدارة المشروعات والحافظة، ويؤكد الحاجة إلى إدارة عمليات مركبة لأغراض متعددة. ويهدف البرنامج القطري، في نطاق النموذج الجديد، إلى ربط جميع الأنشطة التي يساندها الصندوق في إريتريا ويعزز من تأثير البرنامج من طريق إيجاد التجانس بفضل التكاملية المخطط لها والمساهمة في الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر. ويستلزم ذلك إدارة نشطة داخل البلد وفي الصندوق. وعلى الصعيد القطري، سيشكل فريق الصندوق لإدارة البرنامج، حيث سيتألف من موظفي المشروع المعينين والمسؤولين الحكوميين ومتلقي المنح ومقدمي الخدمات وممثلي أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب الشأن الآخرين والشركاء الآخرين، ويعقد اجتماعات بصورة منتظمة ويناقش سير العمل والنتائج ويتفق على الخطوات التالية. ويتولى الفريق، على المستوى القطري، تنفيذ أولويات وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من طريق تعزيز أثر برنامج الصندوق، وإدارة

[4] تشمل الأسر التي ترأسها فعليا المرأة، حيث يكون غياب الأزواج بسبب الخدمة العسكرية.

المعارف وحوار السياسات والابتكار والشراكات، بمساندة من مدير البرنامج القطري التابع للصندوق وفريق الصندوق للبرنامج القطري.

41 - وبالنظر للطابع المتطور لأوضاع بعد الأزمة في إريتريا، سيستخدم برنامج الصندوق العديد من الأدوات للاستجابة للاحتياجات في الأجل القصير، مع الإعداد في ذات الوقت للتنمية للأجل الطويل والاستفادة من الحافظة الحالية. أولا، يعتبر الانتهاء الناجح لمشروع تنمية الوادي للأراضي المنخفضة الشرقية والتنفيذ المعجل لبرنامج التنمية الزراعية والحيوانية في القاش بركة، وفقا لتوصيات استعراض منتصف المدة، محورية للبرنامج الجاري، إذا أن كليهما يظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاحتياجات وواجها قيودا في بلوغ أهدافهما جراء أوضاع الأمن. ثانيا، إن إطلاق برنامج جديد هو قيد الإعداد الآن، وتوظيف الاستخدام الاستراتيجي لموارد المنح سيكفل استجابة سريعة في المناطق ذات الحاجة الماسة، مع إتاحة الفرصة للصندوق وللحكومة للتعرف أكثر على القضايا التي تعالجها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. ثالثا، سيستفيد الصندوق من علاقاته المتينة مع الحكومة من أجل الاشتراك في حوار السياسات بشأن مجالات بعينها للحد من الفقر الريفي وإدارة الموارد الطبيعية.

42 - ويعترف النهج البرامجي كذلك بأنه ولئن تكن هناك قائمة مسهبة من الخيارات للحد من الفقر الريفي، فإن من الحيوي انتقاء أدوات تستجيب لاحتياجات أصحاب الشأن. وتتفاوت هذه الاحتياجات والاستجابة لها تفاوتا ملحوظا من مكان لآخر ومن زمن لآخر داخل البلد، وتستوجب نهجا يتيح استخدام أدوات مختلفة في ظل أوضاع متباينة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تمييز البرنامج للمرتفعات عن البرنامج المخصص لمناطق المرتفعات المتوسطة والأراضي المنخفضة، نظرا لاختلاف أسباب وخصائص الفقر الريفي، والبنية الأساسية والخدمات المتاحة، واختلاف فرص التنمية. كما يعترف بأن تنفيذ الاستراتيجية القطرية سيتم أثناء فترة من الشكوك السائدة بشأن الأوضاع الأمنية والمالية، وأن برنامجا يغالي في التفاصيل المحددة عرضة لمخاطر أن يصبح سريعا عديم الجدوى.

43 - **التوجهات المقترحة:** ستوجه الأولويات قصيرة الأجل صوب مساعدات ما بعد الأزمة للمجموعات الأشد تضررا وتشمل التوجهات المقترحة: (أ) التعمير والتنمية لما بعد الأزمة للمجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك المساعدة المخصصة للأسر المتأثرة بالأزمة على إعادة إرساء سبل كسب الرزق المستقلة والأمن الغذائي، وإحياء البنية الأساسية الريفية والخدمات في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ (ب) التدخلات للتغلب على انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في جميع المناطق الزراعية الايكولوجية؛ (ج) الجهود الرامية إلى الحد من التدهور البيئي الناشئ عن معدلات عالية لتعرية التربة وعدم كفاءة استخدام موارد المياه الشحيحة.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

44 - تواجه وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه تحديا يتمثل في رسم خارطة للانتقال المنظم والميسر من أنشطة التعمير لما بعد الأزمة مباشرة في نطاق الهدف الاستراتيجي للمساندة بعد الأزمة، إلى التدخلات الإنمائية التقليدية في نطاق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الأخرى، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للعودة إلى الدعم أثناء الأزمة في حال تردي الأوضاع صوب تجدد النزاع أو كارثة طبيعية. وتستلزم الشكوك التي تكتنف الأوضاع تبني

استراتيجية تسمح بالتنقل بين أسلوب أثناء الأزمة، بعد الأزمة والتنمية، مع إيلاء اهتمام كاف لمبدأ "عدم الإضرار" لسياسة تلافي الأزمات والإنعاش، الذي يهدف إلى ضمان ألا تضر استراتيجية الحفاظ على الحياة في الأجل القصير بالغايات الإنمائية للأجل الطويل.

45- وتشمل الفرص للابتكار في تلبية **احتياجات التعمير بعد الأزمة**، المبادرات لضمان تقديم المساعدة في مواقيتها وإمكانية الحصول عليها وأنها تشاركية. وقد تشمل هذه مبادرات لضمان أن تحصل الأسر المضرورة والضعيفة على مساعدات التعمير والتنمية، بما في ذلك: (أ) تخصيص الأراضي للأسر المتأثرة بالأزمة وأعيد توطينها، وللعسكريين المسرحين؛ (ب) توزيع المدخلات الحيوانية والزراعية على الأسر المستهدفة للمساعدة على إعادة تكوين قدراتهم للمحافظة على سبل كسب رزق مستقلة؛ (ج) إحياء البنية الأساسية والخدمات الريفية الأساسية. وسيوفر هذا الدعم تدابير عملية لتحويل استراتيجية الحكومة لعملية إنمائية لامركزية تشاركية ومرتكزة إلى المجتمع المحلي، إلى واقع ملموس للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والصيانة البيئية.

46- عند التصدي **لمشكلات الأمن الغذائي والاهتمامات البيئية** الواسعة النطاق، وذلك في نطاق الأهداف الاستراتيجية **لتحسين الإنتاجية والتدريب التقني وبناء القدرات**، وستركز فرص الابتكار على تكييف تقنيات بسيطة وزهيدة التكاليف أثبتت نجاحا في ظل أوضاع مقارنة، ويمكن تطبيقها في إريتريا بعد فترة وجيزة من تجارب المزارعين التشاركية، وقد رصدت ثلاث فرص رئيسية:

(أ) يمكن للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أن تساعد على الحد من اتجاهات تدهور الأراضي أو عكس مسارها من خلال إجراءات، من بينها: (i) مشروعات إدارة خطوط توزيع المياه في المرتفعات لتقليل الجريان السطحي وجمع المياه لأغراض الري صغير النطاق وإمدادات المياه المنزلية والحد من تعرية التربة؛ (ii) تطوير الري بما في ذلك السدود الصغيرة والمتوسطة في المرتفعات ومشروعات الري الفيضي في الأراضي المنخفضة؛ (iii) التنمية الحرجية والزراعية الحرجية في المناطق غير الصالحة للزراعة لتوفير حطب الوقود والعلف وأخشاب التشييد والحد من تعرية التربة.

(ب) يمكن تدعيم زيادة غلات المحاصيل البعلية والأمن الغذائي من خلال إنشاء نظام بذور قطري لتوفير بذور عالية الجودة للمحاصيل الغذائية الرئيسية.

(ج) يمكن لتنمية الثروة الحيوانية والأعلاف الخضراء أن تعزز أمن سبل كسب الرزق والتصدي، في ذات الوقت، للاهتمامات البيئية وتلبية احتياجات التعمير لما بعد الأزمة. وترتبط الثروة الحيوانية ارتباطا وثيقا بقضايا الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، إلا أن هناك فرصا للابتكار من خلال إدخال المحاصيل المتعددة الأغراض واختبار تأقلمها، وهي محاصيل يمكن استخدامها للبشر وللحيوانات على حد سواء، وتسهم في ذات الوقت، في صون البيئة. ومن شأن إدخال الأساليب المحسنة لتربية الحيوانات أن تعزز من المحافظة على حياة الحيوانات أثناء فترات الشدة وتزيد بصورة مستدامة من الإنتاجية الحيوانية.

جيم – الانتشار وإمكانات الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

47 - السياسات الحكومية لا تشجع اشتراك المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي تعد في صلب مهام الحكومة (ومنها مثلا التنمية الزراعية). وأصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية معنية بالمشاركة في أعمال الطوارئ والغوث، بما في ذلك إزالة الألغام. والقلة الموجودة من المنظمات غير الحكومية المحلية هي مؤسسات تدعمها الدولة (ومنظمات قاعدية واسعة مثل الاتحاد القومي للمرأة الإريترية)، والمنظمات الدينية، أو فروع لمنظمات غير حكومية دولية. ولقد أرسى الإعلان الذي أصدر مؤخرا بشأن المنظمات غير الحكومية، إطارا جديدا لعمليات المنظمات غير الحكومية. ويعكس الإعلان انشغال الحكومة حيال الانتشار غير المنسق لعمليات المنظمات غير الحكومية في البلاد، ولربما نادت باتباع طريقة جديدة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

48 - تقوم سياسة الصندوق بشأن إشراك القطاع الخاص على ثلاثة خطوط للعمل: (أ) حوار السياسات؛ (ب) الاستثمار لمساندة تطوير القطاع الخاص؛ (ج) الشراكة مع القطاع الخاص سعيا إلى حشد استثمارات ومعارف إضافية. ويعترف تطبيق هذه المبادئ التوجيهية بأن الأوضاع كثيرا ما تستلزم من الحكومة تقديم خدمات يتولى توفيرها، في كثير من البلدان، القطاع الخاص. ويضع ذلك ضغوطا هائلة على طاقات التنفيذ، وقد يؤدي إلى استبعاد مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. وهناك حالات لابد فيها للحكومة من أخذ زمام المبادرة عندما يتعذر على القطاع الخاص الاستجابة، ولكن ينبغي للحكومة أن تنسحب بأقرب وقت حرصا على تشجيع تطوير أعمال المقاولات الريفية.

دال – الفرص للروابط مع المانحين والمؤسسات الأخرى

49 - تنحصر المساعدة من المانحين للتنمية الزراعية والريفية، بخلاف مشروعي الصندوق، في مجالي الغوث والتعمير بصورة أساسية. فالمساعدة الإنمائية الدولية الدانمركية، والتي كانت من المانحين الرئيسيين، انسحبت من القطاع في عام 2002. ومؤخرا انتهى المشروع الوحيد لمصرف التنمية الأفريقي في القطاع الزراعي؛ كما انسحبت مؤخرا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي ركزت على المعونة الغذائية. واستهدف البنك الدولي التنمية الريفية، في مذكرته للاستراتيجية المرحلية، والتي دعت إلى الاتصال ثلاثي الأطراف بين الحكومة والصندوق والبنك، والأهم أنها شملت إمكانية مساندة البنك لمرحلة ثانية لمشروع تنمية الأراضي المنخفضة الشرقية. وتحدد مذكرة استراتيجية البنك برنامج لمدة سنتين يؤكد: (أ) الشفافية في السياسات العامة والعمليات ؛ (ب) البدء في جدول أعمال للإصلاح؛ (ج) إرساء إطار واقعي للاقتصاد الكلي؛ (د) الحد من الفقر واحتواء التدهور في سبل كسب الرزق في الريف. وتعرض المذكرة المسوغات للتحول في نهج البنك من مساندة التعمير فيما بعد الأزمة، إلى الحكم الرشيد وتهيئة البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص.

50 - وأطلقت الحكومة مؤخرا مبادرة جديدة كبرى، هي البرنامج المتكامل للتنمية الريفية، وتسعى للحصول على المساندة من كافة شركاء التنمية المتعددي الأطراف الرئيسيين، بما فيهم الصندوق والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي. وينطوي البرنامج الذي يؤسس على الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر على عملية تشاورية مع المحافظات والمانحين الرئيسيين، بهدف معالجة مشكلة الأمن الغذائي على المستويين القطري والأسري والفقر في الريف. وتتسق أهداف البرنامج إجمالا مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، كما

أعربت الحكومة عن رغبتها في الحصول على مساندة الصندوق جنبا إلى جنب مع المساندة من المانحين الرئيسيين الآخرين. ومن المعتزم أن يستمر البرنامج لمدة أربعة أو خمسة أعوام، وأن يشمل الزراعة والري، والطرق الريفية، وشبكات المياه والإصحاح، والكهرباء وبناء القدرات.

51 - إريتريا من الموقعين على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتساند الآلية العالمية للاتفاقية في الوقت الحاضر خطة العمل القطرية لإريتريا لمكافحة التصحر، فضلا عن أنها شريك محتمل في المبادرات الموجهة للسياسات في المستقبل، إضافة إلى البرامج والمشروعات، خاصة في ميدان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وثمة فرصة للربط، على نحو مماثل، مع مرفق البيئة العالمي. وتعني علاقة السببية المباشرة بين الثروة الحيوانية وتدهور البيئة، أن تدخلات جيدة الصياغة لإحياء الثروة الحيوانية وتنميتها تنطوي على احتمالات قوية لاجتذاب التمويل المشترك من مرفق البيئة العالمي.

هاء – مجالات حوار السياسات

52 - كان هناك تحول في الآونة الأخيرة، من الحوار المرتبط بالمشروعات إلى الحوار بشأن السياسات القطاعية تبعا للانتهاء من صياغة مسودة الإطار الاستراتيجي للحكومة بشأن القطاع الزراعي والذي تصادف مع عملية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية واستفاد منها. كما أن هناك احتمالا بارتباط الصندوق بصورة أوثق بقضايا السياسات التي تؤثر سلبا على مستوى التمويل الذي يمكن أن يقدمه بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وذلك مثلا في ميادين حيازة الأراضي، والدعم المؤسسي، وبناء القدرات على المستوى المحلي.

53 - وتسلط وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الضوء (انظر مصفوفة النتائج في الذيل الثاني) على بعض الطموحات السياساتية والمؤسسية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأربعة. وقد يتعلق الحوار المرتبط بأوضاع ما بعد الأزمة بأهمية سياسة الصندوق لتلافي الأزمات والإنعاش في السياق الإريتيري، بما في ذلك إدارة العملية الانتقالية من التعمير والإحياء إلى الأنشطة الإنمائية التقليدية. ومن المنتظر أن يشمل ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي)، والوزارات المركزية الحكومية الرئيسية، فضلا عن إدارات المحافظات في المناطق المتأثرة بالأزمة، سعيا إلى مساعدة الأسر الريفية الضعيفة على إعادة إرساء سبل كسب الرزق المستقلة. ويتعلق مجال آخر لحوار السياسات بالسلسلة المتصلة بين الفقر والإنتاجية الزراعية والتدهور البيئي، والذي يتواصل الآن خلال صياغة برنامج إنعاش الثروة الحيوانية وتنميتها لما بعد الأزمة. والمجال الرئيسي الثالث الذي يمكن أن يسهم فيه الصندوق، هو بناء القدرات المؤسسية على المستويات الهامة للحكومة وتعزيز القدرات للمبادرات الإنمائية التي تقودها المجتمعات المحلية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

54 - **مساندة التنفيذ:** يتسق تحسين أداء الحافظة التي يساعدها الصندوق مع النموذج التشغيلي الناشئ، الذي يؤكد خدمات مساندة التنفيذ من طريق أفرقة البرنامج القطري وحضور أكبر على الصعيد القطري. ولقد حددت الحكومة عددا من التعديلات التي تود إدخالها على ترتيبات تنفيذ مشروع التنمية الزراعية والحيوانية في البركة والقاش أثناء مسار استعراض منتصف المدة. ومن المنتظر أن يعزز تنفيذ البرنامج القطري من ارتباط الصندوق

بحوار السياسات. وبدأت الحكومة هذا النهج في إنشاء فريق المهام أثناء عملية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. كما اقترحت إنشاء وحدة تيسير المشروع تابعة للصندوق كجزء من وزارة التنمية القومية للمساعدة على معالجة بعض مشكلات التنفيذ وتعجيل بدء التدخلات الجديدة.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل المتجدد

55 – يتطابق الإطار الزمني لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مع استراتيجية الحكومة المرحلية للحد من الفقر. وبالفعل سينظر في تحديث وثيقة الفرص الاستراتيجية، وإن لم يحدد إطار زمني لذلك، عند الانتهاء من الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر. وأسفر ترتيب درجات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والذي أجرى عام 2005، عن التزام تقديري (تصور الأساس) بنحو 4.1 مليون دولار أمريكي خلال دورة واحدة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مدتها ثلاث سنوات. غير أن من الممكن أن يكون التزام الصندوق بأعلى أو بأقل من ذلك رهنا بانخفاض أو تحسن درجات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ونطاق الاحتمالات هو كما يلي:

	الحالة الدنيا	الحالة الأساسية	الحالة العليا
معدل المشروع المعرض للمخاطر	2	3	4
درجة أداء القطاع الريفي	3.6	3.9	4.2
النسبة المئوية للتغير في الدرجة القطرية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	-17.1%	غير متوافر	+17.1%

56 - تسمح أيضا سياسة الصندوق لتلافي الأزمات والإنعاش بتخصيص موارد تكميلية للبرامج والمشروعات التي تنجز استجابة لأزمات طبيعية أو من صنع الإنسان، مع الأخذ في الحسبان آليات التمويل عند اتحاد التنمية الدولي (مجموعة البنك الدولي). وأدرج اتحاد التنمية الدولي إريتريا كواحدة من تسع بلدان مؤهلة للحصول على مخصصات خاصة لما بعد النزاع[5].

57 – ويجوز استخدام موارد المنح لتمويل دراسات استراتيجية بشأن قضايا السياسات الكبرى، والقيام بأنشطة على نطاق تجريبي، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات إنمائية وتعميرية رئيسية وتعزيز حافظة الأداء. واستشرافا لما بعد الأنشطة المرحلية الممولة من المنح وإطلاق مشروعات جديدة، ستقرر الحكومة والصندوق ما هي مجالات الأولوية التالية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للحصول على مساندة الصندوق. وسيتوقف الاختيار إلى حد كبير على الشكل اللاحق لبرنامج الحكومة للتنمية الريفية المتكاملة وعناصر هذا البرنامج التي تتفق على أفضل وجه مع الأهداف الاستراتيجية الأربعة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

[5] يجوز بموجب التجديد الرابع عشر لاتحاد التنمية الدولي، تقديم مخصصات لما بعد النزاع لفترة تصل إلى 4 سنوات، مع مرحلة إنهاء تدريجي مدتها 3 سنوات إلى معدل على أساس الأداء. ويتيح هذا مخصصات إضافية للبلدان في أعقاب كوارث طبيعية كبرى على أساس كل حالة على حدة خارج إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
ERITREA

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	101
Total population (million) 2003 1/	4.39
Population density (people per km^2) 2003 1/	44
Local currency	Nakfa (ERN)

GNI per capita (USD) 2003 1/	190
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	0.8
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	n/a
Exchange rate: USD 1 =	15 Nakfa

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 2/	2.5
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	37
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	13
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	45
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	51
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	2.20
Female labour force as % of total 2003 1/	47
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	64 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 2003 1/	n/a
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5) 2003 2/	38 a/
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5) 2003 2/	40 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	5 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 2/	57
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	9
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of g per ha of arable land) 2000 1/	74 a/
Food production index (1999-2001=100) 2003 1/	85
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	299
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	5 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	16 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	4 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	751
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-1993	n/a
1993-2003	-2.0
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	14
% industry	25
% manufacturing	11
% services	61
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	52
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	111
Gross domestic savings (as % of GDP)	-63
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	56
Merchandise imports 2003 1/	670
Balance of merchandise trade	-614
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	n/a
after official transfers 2003 1/	-128
Foreign direct investment, net 2003 1/	22
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	635
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	47
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	14
Lending interest rate (%) 2003 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2003 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank (2005), *World Development Indicators 2005*, Washington, DC: World Bank, CD ROM.
2/ UNDP (2005), *Human Development Report 2005: International Cooperation at a Crossroads, Aid, Trade and Security in an Unequal World*, New York: United Nations Development Programme.

APPENDIX II

RESULTS MATRIX

Country Strategy Alignment	Key Results Framework for COSOP			Institutional and Policy Objectives
Interim PRS Targets [a/]	**Strategic Objectives**	**Outcome Indicators**	**Milestone Indicators**	**Specific Policy and Institutional Ambitions**
Pillar I: Reinvigorating Economic Growth • Increase water availability • Increase farm productivity • Promote high-value crops • Expand the cultivated area • Increase credit to the agricultural sector • Improve infrastructure and marketing • Develop livestock production	• Strategic objective I: Re-establish independent livelihoods for crisis-affected rural households	• Agricultural land allocated to conflict-affected and resettled households • Livestock and agricultural inputs distributed to target households to assist in re-establishing independent livelihoods • Rural infrastructure and services rehabilitated	• Number of beneficiary households receiving secure allocation of land • Reduced level of dependency on food aid and other relief packages • Availability of rural infrastructure and services	• Application of IFAD's post-crisis prevention and recovery policy • Facilitate development of land laws and regulations to improve security of tenure • Advocate reduced government involvement and improved private sector capacity to provide agricultural inputs and services
Pillar II: Creating Income-Generating Opportunities for the Poor • Improve access to farmlands by the poor • Reorient research and extension to the needs of the poor • Construction of small dams • Rehabilitation of degraded catchments • Integrated agro-livestock-rangeland development • Small-scale irrigation systems • Promote small- and micro-enterprises • Improve access to microcredit • Expand the public works programme	• Strategic objective II: Sustainably increase agricultural and livestock productivity and profitability	• Farming systems rehabilitated using affordable and sustainable technologies • Irrigation schemes developed to utilize surface water run-off from high-rainfall areas • Household and national food security levels increased • Incidence of extreme poverty in rural areas reduced	• Agricultural production and productivity levels • Area developed for irrigation • Food production and income-generation by rural households • Number of rural households dependent on food aid • Incomes and nutritional status of target households	• Support increased effectiveness of agricultural research and extension • Facilitate policy and strategy to guide the utilization of water resources
Pillar III: Improving Human Resource Development • Improve the access to and quality of education • Develop technical skills and technology training • Improve health services, water supply and sanitation • Protect vulnerable groups, especially women, the disabled and children • Provide affordable housing • Enhance the environment	• Strategic objective III: Boost rural incomes and reduce environmental degradation through technical training programmes	• Poor rural households trained in relevant technical and livelihood skills • Professional and technical skills enhanced • Watershed management schemes established	• Number of households receiving training • Number of professional and technical staff trained • Availability of domestic water • Reduced rate of soil loss in arable farming systems	• Support vocational training initiatives to benefit vulnerable groups • Encourage interaction among environmental, social and economic policy domains
Pillar IV: The Enabling Environment and Institutional Capacity-Building • Strengthen fiscal and financial accountability • Strengthen and reform the civil service • Devolve power and enhance participation	• Strategic objective IV: Build institutional capacity and support for community-driven development initiatives	• Institutional capacity strengthened • Capacity for project implementation enhanced • Participatory and community-driven development approaches mainstreamed	• Performance of institutions in rural poverty reduction • Pace and quality of project implementation • Participation of rural communities in planning and implementing development programmes	• Facilitate the development of a policy for training and capacity-building in relevant institutions at all levels • Consolidate the wider application of community-driven development approaches

a/ Based on the four pillars of the Interim PRS, which also incorporates the Food Security Strategy. Items in italics are relevant to the COSOP strategic objectives.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Results of a participatory SWOT analysis undertaken by the IFAD COSOP team and the Government task force on 7 June 2005

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Human Resources			
High level of cohesion in rural communities and strong commitment to the national development effort. Nine nationalities and two major religions united in their national development efforts. Rural people are hard-working and persistent in their efforts to improve their lives and develop the nation. Resilient rural communities with a wide range of traditional coping mechanisms. Strong tradition of conflict resolution and maintenance of law and order in rural communities. Strong women's participation in the household economy and livelihoods from agriculture and livestock production. Rural women have a strong sense of social and environmental responsibility. Rural women are politically empowered and play a decisive role at all levels from the village to the national government. High level of indigenous knowledge and experience in traditional agricultural, agropastoral and pastoral systems. Low crime and corruption indices.	Very high incidence of poverty, extreme poverty and food insecurity in rural areas and heavy dependence on food aid. High levels of illiteracy and traditional approaches in rural communities limit capacity to adopt new technologies. Around 30% of households are woman-headed and do not have a working-age adult male. Women and woman-headed households are also severely disadvantaged by factors such as lack of education, early marriage, and reproductive and other health issues. Rural labour shortages due to national mobilization efforts and lack of mechanization in traditional farming systems.	Demobilization of military personnel will increase labour availability in rural areas.	Increasing incidence of HIV/AIDS.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Results of a participatory SWOT analysis undertaken by the IFAD COSOP team and the Government task force on 7 June 2005

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Strengths
Natural Resources			
High level of agroecological and climatic diversity. Indigenous animal and plant genetic resources; species and varieties are well adapted to natural conditions. Adequate water resources given the size of the human population (although not efficiently utilized). Good marine resources (fish, salt, tourism, etc.) are currently underutilized.	Low and erratic rainfall over most of the country due to long-term climate change increasing the frequency and severity of drought. Livestock herds severely depleted due to severe, recurrent drought. Large deficit of livestock feeds and forage in all agricultural, agropastoral and pastoral systems. High degree of deforestation and land degradation resulting from fertility depletion and erosion. Shortage of readily accessible drinking water and fuelwood occupies a large amount of women's time. Inadequate knowledge about national water resources for planning and efficient resource utilization.	Better utilization of surface water resources for irrigation, including dams and ponds in the highlands and spate irrigation in the lowlands. Large amount of unutilized suitable land available in lowland areas for irrigation development. Potential for improved utilization of groundwater for domestic water supplies in rural areas. Potential to select and improve indigenous livestock breeds. Forestry and agroforestry development to improve the availability of fuelwood and protect sloping land from erosion. Potential to develop marine resources for tourism and ecotourism.	Increasing frequency and severity of drought. Environmental degradation erodes food security and deepens poverty.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Results of a participatory SWOT analysis undertaken by the IFAD COSOP team and the Government task force on 7 June 2005

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Strengths
Institutions and Policies			
Decentralized system of Government geared to an area-based approach to agricultural and rural development. Decentralized administrative system based on traditional forms of governance. Strong sense of dedication to national development efforts among government staff. National policy framework gives priority to the reconstruction and development needs of the rural poor. The Government is a signatory to major international environmental conventions and has a national environmental management plan. Existence of Interim PRS, draft Food Security Strategy, draft Millennium Development Goals Report and national gender action plan. Agricultural sector development strategy in advanced stage of formulation.	Traditional land tenure systems provide insufficient security of ownership and are a disincentive for investment. New land ownership proclamation has not yet been put into effect. Inadequate number of skilled and appropriately trained personnel at both national and local government levels. Limited capacity of agricultural research and extension services. Unsustainable fiscal deficit severely constrains the Government's capacity to invest in rural and agricultural development.	Declining military expenditure predicated on implementation of the decision of the boundary commission will release funds for rural poverty reduction initiatives. Potential to access international finance from a range of sources to address critical poverty reduction, environmental and biodiversity issues. Potential to transfer responsibility for the operation and management of existing irrigation systems to community-based water user associations. Expansion of private sector tractor and machinery hire operators would reduce the need for government involvement in this activity.	

a INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Results of a participatory SWOT analysis undertaken by the IFAD COSOP team and the Government task force on 7 June 2005

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Strengths
Markets			
Eritrea is favourably located relative to markets for agricultural and livestock products in the Arabian Peninsula and elsewhere in the Middle East. Strong domestic demand for agricultural and livestock products and good potential for import replacement.	Lack of market information services accessible to rural people.	Develop milk collection and marketing facilities to supply unsatisfied demand in urban areas. Scope for production and marketing of off-season fruits and vegetables for export to Europe and the Middle East. Reasonable sea and air freight connections to Europe and the Middle East for fresh produce exports. Revival of the livestock export trade across the Red Sea. Replacement of imports for a wide range of crop and livestock commodities.	
National Security			
	Ongoing threat of military invasion, "no peace, no war" situation. Much of the fertile agricultural land, including land held as concessions, was abandoned or damaged by war. Heavy resource demands imposed by large numbers of returnees and internally displaced persons.		Another outbreak of war or continuation of the "no war, no peace" situation.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Results of a participatory SWOT analysis undertaken by the IFAD COSOP team and the Government task force on 7 June 2005

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Strengths
Infrastructure			
Two natural deepwater ports and three international airports. Good main road network			
Other			
Strong connections with and financial support from the Eritrean diaspora. Good animal disease status compared to other countries in the region.	Shortage of capital and equipment to develop irrigation systems to utilize surface water run-off from high-rainfall highland areas. Shortage of capital for investment in rural areas and poorly developed rural financial services. Lack of knowledge about the epidemiology and economic impact of animal diseases.	Improved crop yields in lowlands and highlands through use of improved seeds and agronomic techniques. Introduction of labour-saving technologies for land preparation, wood collection and water carrying to address labour shortages in rural households. Incorporation of drought and food security early warning systems into project and programme designs.	Decline in development assistance from the international community. Major livestock or crop disease epidemics.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

Strategic Framework for IFAD 2002-06: Enabling the Rural Poor to Overcome their Poverty	
IFAD Strategic Objectives	**Relationship to Eritrea COSOP**
• Human and social assets: strengthening the capacity of the rural poor and their organizations. • Productive assets and technology: improving equitable access to productive natural resources and technology. • Financial assets and markets: increasing access for financial services and markets.	• COSOP emphasizes participatory processes in identifying and designing development programmes. • Irrigation components of the Eastern Lowlands project and the Gash Barka project aim to develop the capacity of village organizations to take responsibility for community irrigation infrastructure. • The Eastern Lowlands project and the Gash Barka project support irrigation development. • COSOP proposes IFAD support in the areas of sustainable natural resource management and the introduction of new agricultural and livestock technologies to diversify the sources of income. • Rural financial services are currently very weak in Eritrea. Large and widespread food deficits mean that there is strong local demand for all agricultural and livestock products.

IFAD Regional Strategy for Eastern and Southern Africa	
IFAD Cross-Cutting Principles	**Relationship to Eritrea COSOP**
• Careful targeting that focuses on where the poor are and what they do for a living. • Empowerment of the rural poor to strengthen their own productivity and increase their assets. • Democratic accountability to ensure that public policy and institutions effectively facilitate the efforts of the rural poor to work themselves out of poverty.	• COSOP recommends principles and procedures for targeting specific vulnerable groups. • Most people in rural areas are poor or very poor. • COSOP identifies the poorest and most vulnerable groups and proposes a menu of options for rural poverty reduction from which these households may select. • Current portfolio supports water user associations to be managed according to democratic accountability principles. • COSOP recommends closer involvement of IFAD in policy dialogue through the proposed country programme management team.

APPENDIX IV

IFAD Regional Strategy for Eastern and Southern Africa	
IFAD's Principal Regional Thrusts	**Relationship to Eritrea COSOP**
• Promoting efficient and equitable market linkages. • Developing rural financial systems. • Improving the access to and management of land and water. • Creating a better knowledge, information and technology system.	• Most rural households are currently weakly linked to input supply and output markets, and rural commerce is poorly developed. • COSOP does not identify rural financial systems as a high priority, but it may do so in future. • Sustainable natural resource management and poverty reduction are a feature of the current COSOP. • The proposed country programme management team approach will promote information sharing and policy dialogue.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity and Synergy Potential
Multi-Donor	Integrated Rural Development Programme	The Government has identified a comprehensive integrated rural development programme that builds on its Interim PRS and, after consultation with the provincial and major donors, aims to address comprehensively the problem of food insecurity at the national and household levels and to address poverty, particularly in rural areas.	Intended to be a four- or five- year programme, including: (1) agriculture and irrigation (US$90 million); (2) rural roads (US$20 million); (3) water supply and sanitation (US$20 million); (4) electrification (US$13 million); and (5) capacity-building (US$7 million). Major donors (World Bank, AfDB and the European Commission) are currently considering the proposal.	The objectives of this programme are broadly consistent with the COSOP, and the Government has expressed a wish for IFAD support, along with that of the other major donors.
World Bank	Rural development	The World Bank has identified rural poverty reduction as a high priority and proposes to focus on three key areas: (1) water resource management; (2) improved livestock and pasture management; and (3) seed production, multiplication and distribution. The planned rural development operation would include five building blocks for rural growth that need to be strengthened: (1) enhancing the efficiency of production through support for the generation and adoption of technologies for crop and livestock systems, including enhancing the capacity of the Government and extension service providers and fostering effective research-extension-farmer-market linkages; (2) supporting off-farm activities to increase employment opportunities through the liberalization of the sector, including divesting government assets; (3) irrigation and watershed management, including developing some of the more promising investment opportunities such as spate irrigation; (4) building human resource capacity and infrastructure for a drought early-warning system; and (5) linking key rural production areas to markets through rural infrastructure. Technical assistance is recommended in the following fields: (1) accurate assessment of natural resource potential; (2) understanding the dynamics of the rural economy; (3) analytical work on water resources, including groundwater availability; (4) an assessment of options for agricultural growth and the implications of these options for investment; (5) assessing the current status of tenure security and the implications for	The World Bank Interim Strategy Note (March 2005) proposes the allocation of US$54 million for "rural capacity-building and water management" in fiscal year 2006/07. However, this is subject to certain triggers or conditions, including official adoption of the Interim PRS, improved fiscal transparency, a public expenditure review, a debt sustainability analysis and dissemination of baseline poverty data.	Potentially a high degree of synergy with the IFAD COSOP. The World Bank rural development strategy supports the government agenda as reflected in the IFAD COSOP, thereby offering potential for cofinancing. However, the World Bank "trigger" requirements mean that progress in advancing the rural development initiative may be slower than IFAD would prefer. In the event that IFAD proceeds to develop one or two new projects in 2006-2008, it will be vital to liaise closely with the World Bank to avoid the duplication of effort. The World Bank is aware that IFAD will give priority to the Government's wish to proceed with livestock development. The World Bank has indicated interest in pursuing the seed and the water and irrigation initiatives. There is ample scope for complementary World Bank- and

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity and Synergy Potential
		agricultural growth; and (6) designing a long-term agricultural and rural development strategy.		IFAD-supported operations in the agriculture-rural sector, but implementation capacity may be stretched.
European Union (EU)	National Indicative Programme 2002-2007	The National Indicative Programme has three areas of concentration: (1) post-conflict rehabilitation; (2) support for the demobilization and reintegration of the war-affected population to help restore macroeconomic stability; and (3) support for the development of long-term strategies in key sectors, including food security, transport and education. The budget for 2002-2007 totals EUR 97 million for macroeconomic support, sectoral policies, programmes and projects. This includes a 10% contingency fund for emergency assistance.	The Technical Support for the Ministry of Agriculture Project consists of an EU-funded team from FAO assisting with the formulation of a comprehensive agricultural sector development strategy. Nine working groups are engaged with different aspects of the strategy, which is due for completion before the end of 2005. The purpose of the project is to re-examine the key aspects of agricultural policies in order to help deepen and refine the Government's main agricultural policy thrusts and develop an integrated strategic framework for sectoral policies. EU is supporting numerous small interventions in rural development, food security and food aid, most of which are being implemented by NGOs.	The sector strategy will be in the process of finalization at the same time as the proposed IFAD livestock development project is being formulated. This calls for close cooperation to ensure that the livestock project, as well as subsequent project(s), is (are) consistent with the sector strategy.
African Development Bank (AfDB)	National Livestock Development Project	A US$12 million project that aims to meet the national demand for livestock products to improve food security and increase incomes among livestock farmers. Components include: (1) forage development; (2) pilot rangeland management; (3) strengthening animal health services; (4) support for small-scale livestock production; and (5) strengthening the Animal Resources Department at the Ministry of Agriculture.	Project implementation originally scheduled for March 1998 to March 2002. However, there were many delays due to loss of staff for national service. Closure was extended until 31 December 2005.	Design of the proposed IFAD livestock development project should take note of the lessons learned during implementation of the National Livestock Development Project.
United States Agency for International Development (USAID) and United States Department of Agriculture	Food aid programmes	Food for Peace Programme, which includes: (1) development activities funded through the monetization of food aid; (2) emergency programmes such as the World Food Programme Emergency Operations Programme and the World Food Programme Protracted Relief and Recovery Programme; and (3) development relief programmes implemented by NGOs over one-three year periods.	Total aid over 2001-2004 was US$216 million, of which 96% represented food aid.	Food aid distribution needs to be coordinated with development activities supported by IFAD.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity and Synergy Potential
Danish International Development Assistance	Agricultural Sector Support Programme	Major support programme for the Ministry of Agriculture, including: (1) integrated watershed management; (2) national seed development initiative; (3) dairy and livestock development; (4) national tree seed development; (5) integrated pest management; and (6) strengthening of financial management systems.	Implemented over 1996-2001 at a cost of US$9 million. Included substantial technical assistance component. Phase 2, costing US$25 million, to be implemented beginning in 2006, was designed, but did not proceed, following a Danish Government decision not to continue supporting the sector.	Lessons learned to be factored into the design of future IFAD programmes.
United Nations Development Programme (UNDP)	Emergency assistance	Provision of emergency shelter and other assistance to war-affected people. Constructed emergency shelters, distributed land to internally displaced persons and expellees, distributed seed and tree seedlings for planting and trained selected farmers in soil and water conservation, reforestation, watershed management, etc.	Implemented between 1999 and 2004 with a total budget of US$7.6 million.	Provides examples of successful rehabilitation activities for conflict-affected rural households.
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)	Emergency assistance	FAO, working in conjunction with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, to provide emergency assistance for internally displaced persons and returnees in the form of seeds and veterinary drugs.	Ongoing.	Valuable lessons learned with regard to domestic seed production capability to be considered in the formulation of any IFAD-supported seed initiative.
	Non-emergency activities	National food information system. Special programme of food security. Agricultural research.	These three programmes are financed by Italian Cooperation (see below).	
Italian Cooperation	National Food Information System in Eritrea	The project is assisting the Government in providing timely and high-quality food security information to assess food emergency conditions, identify and characterize food insecure and vulnerable population groups, monitor food-donations and relief assistance, monitor commercial food imports, formulate food policies and strategies and implement food security programmes.	Implemented by FAO and the Ministry of Agriculture. Successful project that has completed two phases costing US$2.6 million. Phase 3 is currently being planned.	Baseline information on livelihood systems and food security available from this project could be used for compliance by IFAD projects with the results and impact management system.
	Special Programme of Food Security in Low-Income, Food-Deficit Countries	The project was involved in four main areas: (1) support for improved small-scale, low-cost irrigation and water management practices; (2) promotion of sustainable intensification of crop production; (3) diversification of production systems; and (4) identification of practical solutions to problems that prevent farmers from adopting improved technologies.	Implemented by FAO and the Ministry of Agriculture from July 1997 to September 2004 at a cost of US$1.1 million. Moderately successful.	Lessons learned are to be factored into the design of future IFAD programmes.
	Strengthening Agricultural Research	The project to assist the Ministry of Agriculture develop its institutional capacity for the generation and dissemination of relevant improved agricultural technologies includes: (1) strengthening the human resources capacity of the National Agricultural Research Institute and (2) improving the quality of research services.	To be implemented by FAO and the Ministry of Agriculture from August 2001 to the end of 2005. Total budget for phases 1 and 2 is US$7.4 million.	Lessons learned are to be factored into the design of future IFAD programmes.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity and Synergy Potential
Global Mechanism of the Convention to Combat Desertification	National Action Plan to Combat Desertification	The Ministry of Agriculture has developed a national action plan to combat desertification. The Global Mechanism has provided a grant to assist in the implementation of this action plan, including: (1) mainstreaming the plan; (2) reviewing and prioritizing the 23 project profiles in the plan; (3) holding a donor consultation forum; and (4) an awareness-raising programme.	A US$75,000 grant has been provided and is being utilized by the Ministry of Agriculture.	COSOP gives emphasis to environmental degradation as an issue in rural poverty reduction. There is potential for the Global Mechanism to be a partner in future policy dialogues or project implementation.
Global Environment Facility (GEF)	Various country and regional programmes	Seven national projects have been approved, including three in the focal area of biodiversity, three in climate change and one multifocal project. Four are implemented through UNDP, two through the World Bank, and one through the United Nations Environment Programme. All but one of the projects are “enabling activities”, and the one that is not is a full project. Eritrea is also a partner in six regional projects with a total GEF grant contribution of US$75 million.	GEF grants for national projects amount to US$8.7 million.	Potential to arrange GEF grant financing as part of an IFAD-brokered financing package.